

Distr.: General  
3 June 2016  
Arabic  
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة  
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة  
(الموئل الثالث)  
الدورة الثالثة  
سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

## الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المستوطنات العشوائية

### مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) طيه إعلان بريتوريا الصادر عن الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المستوطنات العشوائية، المعقود في بريتوريا، يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140616 130616 16-09099 (A)



## إعلان برينوريا الصادر عن الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المستوطنات العشوائية

### السياق

١ - تمثل المستوطنات العشوائية ظاهرة حضرية عالمية<sup>(١)</sup>. فهي موجودة في السياقات الحضرية في جميع أنحاء العالم، وتباين أشكالها وتصنيفاتها وأبعادها وأماكنها. وفي حين أن العشوائيات الحضرية توجد بكثافة أكبر في المدن في البلدان النامية، فإن المساكن العشوائية والأحوال المعيشية المتدنية يمكن أن توجد أيضا في البلدان المتقدمة النمو.

٢ - وفي عام ١٩٩٦، عندما عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، كان ٤ من بين كل ١٠ أشخاص في مدن العالم النامي يعيشون في أحياء فقيرة، وقد اعترف في جدول أعمال الموئل بالآثار المفزعة المترتبة على سرعة التحضر العشوائي والأحياء الفقيرة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٠، اتفق المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية ضمن الأهداف الإنمائية للألفية لتحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة. ورغم التقدم الكبير المسجل في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤، التي انتشل فيها ٣٢٠ مليون شخص من الأوضاع السائدة في المستوطنات العشوائية، فإن الأرقام المطلقة مستمرة في الازدياد على الصعيد العالمي.

٤ - وفي الوقت الراهن، هناك حوالي بليون شخص يسكن في الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم، بالمقارنة مع ثلاثة أرباع بليون شخص في عام ١٩٩٦. وإذا لم يبدأ الأخذ بسياسات علاجية ووقائية ومواصلتها والتوسع فيها، فمن المتوقع أن يزداد هذا الرقم بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٥٠.

(١) المستوطنات العشوائية هي مناطق سكنية: (أ) لا يضمن سكانها حياة الأراضي أو المساكن التي يعيشون فيها وتتفاوت أشكالها ما بين الاستيطان (شغل العقارات بوضع اليد) والإسكان التاجيري العشوائي؛ (ب) تفتقر أحيائها عادة إلى الخدمات الأساسية، والهياكل الأساسية للمدن، أو تمتع من الحصول عليها؛ (ج) قد لا تمتلك المساكن فيها لأنظمة التخطيط والبناء الحالية، وكثيرا ما تقع في المناطق الخطرة جغرافيا وبيئيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المستوطنات العشوائية يمكن أن تكون شكلا من أشكال المضاربة العقارية بالنسبة لسكان المناطق الحضرية من جميع مستويات الدخل، سواء الأثرياء أو الفقراء. وتمثل الأحياء الفقيرة الشكل الأشد حرمانا واستبعادا من أشكال المستوطنات العشوائية، فهي تتسم بالفقر والتجمعات الكبيرة من المساكن المتداعية، التي كثيرا ما تقع في الأراضي الحضرية الأكثر خطورة. وبالإضافة إلى عدم ضمان الحياة، يفتقر سكان الأحياء الفقيرة إلى إمكانية الاستفادة بشكل رسمي من البنى التحتية والخدمات الأساسية والأماكن العامة والمناطق الخضراء، وهم معرضون باستمرار للإخلاء والأمراض.

- ٥ - ويرتبط استمرار وجود المستوطنات العشوائية ارتباطاً مباشراً باستمرار الفقر وانعدام المساواة وتشوه أسواق الأراضي، مع استبعاد الناس من فرص العمل اللائق وكسب الرزق وإمكانية تحقيق التقدم والرفاه على الصعيدين الفردي والجماعي.
- ٦ - وتنتج المستوطنات العشوائية عن طائفة من العوامل المترابطة: النمو السكاني والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والهجرة الدولية؛ والفقر؛ والعجز في الخدمات الأساسية؛ وضعف الحوكمة والأطر السياساتية؛ ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق المالية والأراضي والممتلكات.
- ٧ - والناس الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية معرضون بوجه خاص لأوجه لامساواة مكانية واجتماعية واقتصادية، وللاعتماد على طرق هشّة لتوليد الدخل وكسب العيش، ولضعف الصحة، كما أنهم يفتقرون إلى السكن الميسور التكلفة، وهم سريعو التأثر بالآثار السلبية المترتبة على البيئات السيئة والمكشوفة وعلى تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتتسم الحياة في المستوطنات العشوائية بالإقصاء والتمييز والتهميش، وهي أمور تتفاقم بفعل التشرّد، مثلما يحدث في الحالات التي يسببها النزاع والأزمات والكوارث الطبيعية وتغير المناخ.
- ٨ - وسيتعين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعتمدة مؤخراً، كما سيتعين بصفة خاصة في الخطة الحضرية الجديدة المفضية إلى التحول، أن يجري التصدي للتحديات المذكورة أعلاه، مع تقييم أوجه القصور في الأطر والنهج الإنمائية السابقة، والإنجازات التي تحققت في سياقها.

## إعلان بريتوريا

نحن، ممثلي الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية والإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والخبراء من المجتمع المدني، والمجتمع المحلي، والمنظمات الشعبية والنسائية، والمزارعين، والاختصاصيين من الأوساط الأكاديمية، والأعمال التجارية والقطاع الخاص، والمسنين، والشباب من جميع أنحاء العالم، المشاركين في الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المستوطنات العشوائية، المعقود في بريتوريا، يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦،

- ١ - نعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا لحكومة جنوب أفريقيا لتنظيمها الممتاز للاجتماع والتزامها بالمشاركة في استضافة هذا الملتمى المتعلق بمسألة المستوطنات العشوائية، التي تشكل تحدياً للتحضر الشامل للجميع في العديد من البلدان والمدن في أنحاء العالم؛

٢ - نذكر بنتائج اتفاق باريس المعقود في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل المدن أحد محاور تركيزها من خلال هدف التنمية المستدامة ١١ ومن خلال الغاية المحددة المتعلقة بالأحياء الفقيرة (الغاية ١١-١)، ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، وغير ذلك من الأهداف والغايات المترابطة المنصوص عليها في مختلف أجزاء الخطة بأكملها؛

٣ - نعرف بوجود أعمال لم تنجز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٧- دال - الذي ينص على تحقيق تحسين ملحوظ بحلول عام ٢٠٢٠ في معيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة، وهو هدف تم تحقيقه، وإن كانت الأرقام المطلقة آخذة في التزايد على الصعيد العالمي؛

٤ - نشدد على أن المستوطنات العشوائية، ولا سيما الأحياء الفقيرة، هي سبب للفقر والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي، كما أنها نتيجة لتلك العوامل؛

٥ - نعرف بالحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في السكن اللائق، الذي أقر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٥، وغيره من الاتفاقيات والإعلانات الدولية، مثل جدول أعمال الموئل، من أجل معالجة مسألة المستوطنات العشوائية؛

٦ - نشدد على أن الخطة الحضرية الجديدة، باعتبارها الوثيقة الختامية للموئل الثالث، ينبغي أن تكون خطة طموحة وقوية وذات منحى عملي وقابلة للتنفيذ، وينبغي أن تركز على المدن الشاملة للجميع، وأن تتجلى مسألة تكافؤ الفرص في مبادئها ورؤيتها واستراتيجياتها وأولوياتها بشكل فعلي، وأن تبين فيها الأهمية التي تتسم بها النهج التشاركية لتحسين الأحياء الفقيرة في عملية التحضر المستدام؛

٧ - نسلم بأن المسائل المتصلة بالمستوطنات العشوائية، ولا سيما الأحياء الفقيرة، لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا إذا كانت جزءاً من نهج متكامل للتنمية الحضرية المستدامة تراعى فيه ضمن مجمل النسيج الحضري أطر السياسات الحضرية الوطنية، والجوانب القانونية والمالية والمكانية، وعند الاقتضاء، عمليات التخطيط لتوسعات المدن وإدماج حيازات الأراضي وزيادة كثافة إشغالها وتوحي الكفاءة في استخدامها؛

٨ - **نوه** بدور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) في دعم الدول في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المقترحة، لا سيما من خلال برامج من بينها البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، وبرنامج المدن الأكثر أمناً، وبرنامج الأماكن العامة، ومبادرة المدن وتغير المناخ، وعلى وجه التحديد من خلال مواصلة التركيز على إحداث تحول في حياة سكان الأحياء الفقيرة وتعزيز المدن والمستوطنات البشرية المستدامة التي تحتضن الجميع وتشجع على تكافؤ الفرص؛

٩ - **نحيط علماً** بالقرار ٧/٢٤، المعنون "جعل الأحياء الفقيرة جزءاً من التاريخ: التحدي العالمي لعام ٢٠٢٠"، الذي اتخذته مجلس إدارة مئول الأمم المتحدة في إطار متابعة مؤتمره الذي عقد في الرباط في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لاستعراض التقدم المحرز في تحسين الأحوال المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ وتبادل المعلومات في هذا الصدد، ووضع استراتيجية مدن مستدامة حاضنة للجميع يعمها الرخاء؛

١٠ - **نسلم** بأن العشوائيات الحضرية تنشأ أيضاً نتيجة لاختلال أسواق الأراضي الحضرية والسياسات المتصلة بها، وهي ليست مجرد مظهر من مظاهر الفقر، وبأن من الممكن التخفيف منها وتلافي ظهورها من خلال أمور من بينها اتباع سياسات لاستخدام الأراضي وسياسات مالية تشجع على إيجاد حلول سوقية متنوعة وتوفر سبلاً لمعالجة المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، عند الاقتضاء؛

١١ - **ندعو** إلى أن تعالج الخطة الحضرية الجديدة مسألة الإخلاء بما يتماشى مع توصيات الأمم المتحدة الواردة في المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية؛

١٢ - **نعترف** بأولوية أعمال التحسين في الموقع من أجل التصدي لضخامة حجم الفقر في المناطق الحضرية، وفي الوقت نفسه تعزيز الديناميات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية الخاصة بالأحياء الآمنة والمستدامة؛

١٣ - **نؤكد** أن التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون الإقليمي والدولي خطوات لها أهمية بالغة في تحسين القدرات الوطنية والمحلية في مجال النهوض بالمستوطنات العشوائية، وينبغي تعزيزها عن طريق الشراكات على جميع المستويات، وتبادل الدروس المستفادة، وإعداد دراسات حالات إفرادية وتطوير الأدوات الإقليمية؛

١٤ - نوصي بمواصلة تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، والمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، للمساهمة في تحسين الأحياء الفقيرة وتكوين شراكات بين الناس والقطاعين العام والخاص، في ظل آليات سليمة للمساءلة تكفل خضوع الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على جميع الشراكات للتقييم المجتمعي؛

١٥ - نسلم باحتياج البشر إلى الحصول على الأراضي لتوفير السكن وسبل العيش، وكذلك لما تؤديه الملكية من وظائف اجتماعية (إتاحة المكان والسكن والموتل)؛

١٦ - نعتزف بتنوع سكان المستوطنات العشوائية من حيث نوع الجنس والسن والحالة الاجتماعية - الاقتصادية والعرق والثقافة، ونتعامل مع ذلك التنوع باستخدام نهج ذات طابع مؤسسي تقوم على المشاركة وتحتضن الجميع، عند وضع السياسات والتشريعات وعمليات التخطيط والبرمجة للتنمية الحضرية ومبادرات تحسين الأحياء الفقيرة وتعزيز كسب الرزق؛

١٧ - نقر بأن الأدوار المتعددة للمرأة، بوصفها مقدمة الرعاية للأسرة والمجتمع ومولدة للدخل، تؤدي إلى نشوء احتياجات جنسانية يجب أن تعالج في عمليات تحسين المستوطنات العشوائية وتنميتها توخيا لفعالية تلك العمليات وضمانا لتبليتها للاحتياجات القائمة، وبأن ضمان الحيازة للمرأة يشكل إحدى دعائم تمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين، ونشجع السياسات العامة التي تعزز سلامة المرأة في المجالين العام والخاص؛

١٨ - ندرك أن صحة سكان الأحياء الفقيرة، التي هي شرط أساسي للتنمية، لا تتوقف على توافر الخدمات الصحية فحسب، بل على جميع جوانب تخطيط المدن وإدارتها؛

١٩ - نسلم بالحاجة إلى وجود التزام قوي من جانب الحكومات الوطنية والمحلية بتوفير القدرات اللازمة للقيام بأعمال التخطيط الحضري وإدارة الأراضي والأنشطة العقارية، ولا سيما في القطاعات التقنية والمهنية والعلمية، وذلك بالاشتراك مع الممثلين المنتخبين وأفراد المجتمع المدني، الذين يمثلون عنصرا أساسيا في نجاح العمليات التشاركية؛

٢٠ - ندرك أن ضمان الحيازة (استخدام سلسلة الحقوق المتعلقة بالأراضي)، وتوفير الخدمات الحضرية الأساسية وإتاحة السكن اللائق عناصر يمكن أن تمنع نشوء المستوطنات العشوائية، وأن تشكل في الوقت نفسه شرطا مسبقا للنهوض بالأحياء الفقيرة تدريجيا وعلى نحو مستدام، مما يحفز على المزيد من الاستثمار في الأحياء من جانب

الحكومات والأعمال التجارية والأسر المعيشية العادية، والاستفادة من الزيادات في قيمة الأراضي، وبالتالي تهيئة المجال أمام الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية المحلية وتوفير قيمة مضافة على الصعيد المحلي؛

٢١ - نشدد على أهمية معالجة اللامساواة فيما بين المدن وداخلها وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وندعو إلى وضع سياسات تحقق تنمية إقليمية أكثر توازنا وتكاملا بغية ضمان مستوى معيشي أفضل؛

٢٢ - نوصي بتعزيز النهج القائمة على التحسين التدريجي والمشاركة، التي تضيء طابعا مؤسسيا على المناير والشراكات القائمة بين المؤسسات الوطنية والمحلية وسكان الأحياء الفقيرة، إلى جانب الأخذ بأطر مرنة للتنسيق والتعاون وآليات تمويل متعددة الجوانب، بما يشمل المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

٢٣ - نوصي أيضا بترسيخ آليات وأطر وهياكل التنسيق القوية على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك على مستوى المدن والأحياء، وذلك من أجل توجيه التدابير الاستباقية لتحسين المستوطنات العشوائية باعتبارها جهدا مشتركا من جانب جميع فئات الجهات صاحبة المصلحة، مع الاستفادة من جميع تلك الجهات وتمكينها من أداء أدوارها وتحمل مسؤولياتها؛

٢٤ - نؤكد أن البيانات والبحوث الموثوقة التي تتاح في الوقت المناسب ضرورية لإدراك وفهم دوافع وديناميات التحضر والحالة في المستوطنات العشوائية، من أجل المضي في وضع برامج التحسين التي تقي الأحياء الفقيرة من الحرمان على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وعلى صعيد المدينة والمجتمع المحلي، وفي تنفيذ ورصد وتقييم تلك البرامج، مع تمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية من خلال الأطر اللامركزية لجمع البيانات؛

٢٥ - نعرب مجددا عن أهمية إحصاءات المستوطنات البشرية ومؤشراتها وخرائطها في استعراض ومتابعة التنفيذ المقترح للخطة الحضرية الجديدة، مع التركيز بشكل خاص على الحوار بين منتجي البيانات ومستعملها، وتشجيع الدول ووكالات التعاون الدولي على تخصيص الموارد الكافية لتجميع المعلومات ذات الصلة والموثوقة في الوقت المناسب؛

٢٦ - نؤكد الحاجة إلى أطر تمويل جديدة شاملة، تشتمل على مزيج من أدوات المؤسسات العامة والخاصة الدولية، والحكومات، والقطاع المصرفي والمالي، والوكالات المتعددة الأطراف، والناس، لتلبية الاحتياجات المتعلقة بتحسين المستوطنات، مع استخدام آليات وخيارات التمويل القائمة والجديدة للاستفادة من القيمة التي تولدها التنمية الحضرية

المستدامة، على أن يقترن ذلك بأهداف تتصل بإعادة التوزيع وسلسلة الحقوق المتعلقة بالأراضي؛

٢٧ - نقترح أن تقوم الحكومات على جميع المستويات، بما في ذلك السلطات المحلية والإقليمية، بإدماج الهجرة صراحة وبشكل منهجي في صلب عمليات التخطيط الحضري الاعتيادية التي تضطلع بها، سواء للاستفادة من الفرص التي تتيحها الهجرة أو لإدارة التحديات التي تطرحها، مع مراعاة اختلاف الواقع الوطني وتباين القدرات ومستويات التنمية الوطنية، واحترام السياسات والأولويات الوطنية؛

٢٨ - نشدد على أهمية الخطة الحضرية الجديدة التي:

(أ) تتسم بالاستدامة وتحتضن الجميع من الوجهة الاجتماعية، وتعزز المساواة، وتكافح التمييز بجميع أشكاله، وتمكن الأفراد والمجتمعات المحلية، باعتبار ذلك فرصة لإعمال حقوق الإنسان الواجبة لجميع السكان؛

(ب) تدفع قدما بالسياسات والتشريعات وأطر الحوكمة الحضرية والمالية والمتعلقة بالأراضي والإسكان التي تشمل الجميع، من خلال تطبيق نهج تشاركية للتخطيط الحضري والتنمية المحلية والتمويل من أجل تمكين الناس الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية، وتعزيز المساواة الاجتماعية وسبل الاستفادة الاقتصادية؛

(ج) تمكن النساء اللاتي يعشن في المستوطنات العشوائية من خلال تعزيز دورهن القيادي على الصعيد العام في عمليات تحسين الإسكان والخدمات الأساسية والأماكن العامة في مجتمعاتهن المحلية، وضمان الحياة والحقوق المتعلقة بالأراضي على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، والاستثمار في المبادرات المتصلة بسبل العيش والمشاريع والائتمان، من أجل الارتقاء بوضعهن الاقتصادي على نحو ملموس؛

(د) تحدث تحولا في المستوطنات العشوائية من خلال عمليات تدريبية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة على نحو تشاركي، بما يشمل الأخذ فيما يتعلق بالشؤون الحضرية والإسكان باستراتيجيات وأطر تنظيمية ذات صلة تقوم على الأدلة وتراعي مصالح الفقراء وتحتضن الجميع، مع مراعاة الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية، والتصدي لمسألة نشوء أحياء فقيرة جديدة، وتحسين الظروف القائمة الشبيهة بظروف الأحياء الفقيرة، من خلال عمليات التحسين التدريجي وتوفير السكن الميسور التكلفة؛

(هـ) تعزز الحكم المحلي وتنهض بالحوكمة والإدارة الحضرية على نحو ملموس، مع توزيع الفوائد والمزايا على جميع السكان من خلال عمليات شفافة وخاضعة للمساءلة في



صنع القرار والإدارة العامة، تشمل إرساء أطر منسقة لتعزيز العمليات التعاونية القائمة على المشاركة، من أجل تحسين الظروف المعيشية في المستوطنات العشوائية، والقيام بصورة تدريجية بتحسين الأحياء الفقيرة القائمة ومنع نشوء أحياء فقيرة جديدة؛

(و) تعتمد عمليات تخطيط وتصميم الحضر القائمة على المشاركة، وتوجه التنمية الحضرية وتجديد المناطق الحضرية بطريقة تكفل للجميع إمكانية الحصول على السكن والهياكل الأساسية والخدمات الحضرية الأساسية بشكل كاف وميسور التكلفة، ولا سيما للأشخاص الذين يعيشون في فقر والنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المعيشية الضعيفة، ومن ثم توجيه عمليات تحويل أحياء المستوطنات العشوائية إلى مستوطنات شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، تتوافر فيها سبل الحصول على الخدمات الأساسية بأسعار معقولة، بما في ذلك مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والطاقة، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل والأماكن العامة الكافية، فضلا عن حفز الإنتاجية وتعزيز الحوافز اللازمة لتوفير سبل كسب الرزق والعمل الكريم؛

(ز) توصي بوضع استراتيجيات قوية للتخطيط الحضري واستخدام الأراضي، مثل المبادئ التوجيهية لمعايير التخطيط الدنيا، من أجل الارتقاء بفهم التحدي المتمثل في توفير السكن اللائق وترسيم أماكن النشاط الاجتماعي والثقافي والحفاظ على وظيفة الأماكن الأهلية والعامة المتعددة الاستخدامات في سياقات الأحياء الفقيرة، والتصدي لذلك التحدي، بغية تعزيز رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما في ذلك تعزيز السياسات العامة التي تشجع الزراعة الحضرية التي تشكل مسارا للأمن الغذائي؛

(ح) يُنظر فيها في تشجيع الدول على وضع إجراءات وأنظمة وفقا لتوصيات الأمم المتحدة الواردة في المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية، وتوفير لسكان الأحياء الفقيرة سلسلة من إجراءات ضمان الحيازة، وبذلك تعزز تدريجيا الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك السكن اللائق، ولا تغفل أحدا؛

(ط) تزود السلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وسكان الأحياء الفقيرة على النحو المناسب بشراكات استراتيجية توفر استراتيجيات للتمويل المستمر والميسور التكلفة من أجل تحسين الأحياء الفقيرة بشكل تدريجي مستدام يقوم على المشاركة ومنع نشأة تلك الأحياء، بما يشمل تقديم الدعم التقني لوزارات المالية والوزارات التنفيذية، وتمكين السلطات المحلية، من خلال تخصيص الموارد المناسبة من الميزانيات الوطنية والمحلية، وتحصيل الإيرادات من المصادر الذاتية للمستوطنات العشوائية، مما يزيد من قدرة المجتمعات المحلية على التكيف

ماليا، وذلك من خلال مجموعات الادخار، والصناديق التي يديرها المجتمع المحلي، حيث تصبح مبادرات كسب الرزق التي ينظمها سكان الأحياء الفقيرة أكثر استدامة وقوة؛

(ي) تدعم حيوية الاقتصاد وتنوعه وتكفل الوصول إلى فرص الدخل وسبل العيش المستدامة والفرص القائمة والجديدة لإيجاد العمل اللائق والمشاريع التجارية في الاقتصاد المحلي، على صعيد القطاعين الرسمي وغير الرسمي، من خلال جملة أمور منها التعليم والتدريب المهني وتنمية المهارات، والحصول على التمويل و/أو الرعاية، وتبسيط الإجراءات الإدارية للطامحين من العاملين لحسابهم الخاص ومن منظمي المشاريع؛

(ك) تعزز الاستراتيجيات التي تنهض بالتماسك الاجتماعي بين الجماعات التي تعيش في مستوطنات عشوائية، من خلال جملة أمور منها ضمان المشاركة الشاملة، وتكافؤ الفرص والشفافية؛

٢٩ - نلتزم بتعزيز المبادئ والتوصيات الواردة في هذا الإعلان، وبالتالي ضمان أن يسهم الإعلان بشكل فعال في صياغة الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.